او خبر ربها وكذا لو تفرقت فرقا لم يقدر على اتباع الكل فاتبع
البعض وترك البعض برا عند الامام لاعند هما لما مر انفا من دليل
الطرفين بجمع الفتاوي وفي الاجير المشترك ثور للرعي فقال
الراعي لا ادري اين ذهب الثور فهذا اقرار بالضياع في زماننا
عدة بقار قرية لها مرعى ملتف باشجار لا يمكنه النظر الى
كل بقرة فضاعت بقرة بيرا ولو سرت على قطرة فدخلت رجلها
في ثقبها فانكسرت او دخل في ماء عميق والبقار لا يعلم ولم يسقها
ضمن لو امكنه سوقها زعم البقار انه ارخل البقرة في القرية ولم
يجدها ربها فوجدها بعد ايام قد تلفت في نهر قالوا لو كان عادتهم
ان ياتي البقار بالبقار الى القرية ولم يكلفوه بان يدخل كل بقرة
في منزل ربها صدق البقار بيمينه في انه جاء بها الى القرية خلاصة
ولو ابى ان يحلف ضمن قاضيخان وكذا لو ارسل كل بقرة في سكة
ربها فضاعت قبل ان تصل الى ربها لا يضمن اذ ليس عليه ارخالها
في منزل ربها عرفا والمعروف كالمشروط وفي بقار شرط مع اصحاب
البقور الى اذا ادخلتها الى القرية الى موضع كذا فانا برئ منها
جاز الشرط فلو بعث بقرة رجل الى ذلك المكان ولم يسلم ذلك
الرجل الشرط المذكور لم يبرا البقار حتى يرد عليه فلو سلم الشرط
فخذ عليه استحسانا فصل بعث بقرة مع رجل الى بقار فقال ردها
الى ربها فاني لا اقبلها فذهب بها فهلكت ضمن البقار لانه لما جاء
بها الى البقار انتهى الامر فصار البقار مودعا فليس له ان
يودع قال صاحب جامع الفصولين اقول في نظر وينبغي ان لا يضمن
اذا لم يقبل فلم يصر مودعا ويؤيده ما مر فيما يضمن به المودع فيما
نقل عن ذ من انه لو وضع ثوبا عند رجل وقال هو وديعة عندك
وقال الرجل لا اقبل وقد سرت هذه المسئلة في سابق الغاية
على الدواب من هذا الفصل وكتب هناك جوابا يمكن رفعه

به يقول الحقير لقد اجبت عن هذا السؤال في ضمان المودع
بتوجيه مفيد مقترنا بذكر تاييد سديد فليظر هناك ذ ذراع
وحيث ذكر بقرة لغيره فطردها قدر ما تخرج من مذكره بيرا
ولو سافرها بعد ذلك ضمن اهل القرية يرعون دوابهم
بالنوبة فضاعت بقرة في نوبة احدهم قيل يضمن عند من يضمن
الاجير المشترك وقيل يبري وفاقا اذ لو جعل اجيرا كان مبادلة
منفعة بمنفعة من جنسها وذلك لم يجز فكان معينا لا اجيرا والمعين
لا يضمن وللراعي ان يرد المواشي مع غلامه او اجيره او ولده
الكبير الذي في عياله اذ الرد من الحفظ وله الحفظ بيد من في عياله
كمودع فلو هلك في يده حالة الرد فلو راعيا مشتركا يبرا عند
الامام مطلقا وعندهما يضمن لو امكن التحرز عنه كما لو رد بنفسه
ولو خاصا يبرا مطلقا كرده بنفسه وشرط كون الولد كبيرا يقدر
على الحفظ والا يكون تضييعا والاجير يضمن بالتضييع وفاقا وشرط
كونه في عياله والا فهو كاجنبي وذكر الطوا وسي للمشترك ان يرد
مع من ليس في عياله لا الخاص وقال الحاكم مروية ليس لهما ذلك
يد بعثه بيد اجيره وولد الذي ليس في عياله قال الطوا وسي
لو كان مشتركا ضمن لو خاصا وقال نهر وبه ضمنا شئ قال
الطوا وسي ضمن لو خاصا لا لو مشتركا قال صاحب جامع الفصولين
اقول الاول اقرب اذ الخاص يده كيد المالك حتى لا يضمن
ما تلف بفعله بلا تعد بخلاف المشترك يقول الحقير الثاني
اقرب اذ المشترك مشغول بخدمة ساير الشركا فلم تفرغ
للرد بنفسه فيعذر في رده مع عياله فلم يكن متعديا واما
الخاص فلا شغل له سوى خدمة مستاجره فبرده مع من في
عياله مع امكان رده بنفسه صار مضيعا او مقصرا فينبغي ان
يضمن الخاص لا المشترك والله اعلم فصل بقار ترك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)